

Distr.
LIMITED

E/ICEF/1999/AB/L.14
25 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩

٧-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ١٩٩٨

موجز

هذا التقرير هو التقرير السنوي الثاني الذي يقدمه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى المجلس التنفيذي. وهو يقدم نظرة تحليلية وجامعة للنتائج التي توصل إليها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على أساس مراجعة الحسابات المنجزة في عام ١٩٩٨. وذلك وفق المقترح الذي قدمته المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣ - ١	أولا - مقدمة
		ثانيا - المساءلة والاستراتيجية والموارد المتاحة لمكتب المراجعة الداخلية
٣	١٦ - ٤	لحسابات
٣	٥ - ٤	ألف - دور المساءلة والرقابة
٤	١٤ - ٦	باء - استراتيجية المراجعة ومنهجها في عام ١٩٩٨
٦	١٦ - ١٥	جيم - الموارد
٦	٦٥ - ١٧	ثالثا - نتائج الأعمال التي تم القيام بها في عام ١٩٩٨
٦	١٩ - ١٧	ألف - خطة العمل والتغطية
٧	٦٥ - ٢٠	باء - المكاتب الميدانية
١٦	٦٨ - ٦٦	رابعا - تعزيز الضوابط الداخلية في اليونيسيف
١٦	٦٦	ألف - دعم التقييم الذاتي للضوابط
١٧	٦٧	باء - تقديم الدعم لتطوير نظم جديدة للمعلومات والإدارة
١٧	٦٨	جيم - الرقابة على البرامج
١٧	٧٠ - ٦٩	خامسا - تنفيذ توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
١٨	٧٢ - ٧١	سادسا - معايير الضوابط الداخلية في اليونيسيف

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير السنوي الثاني الصادر عن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمقدم إلى المجلس التنفيذي نظرة تحليلية وجامعة للنتائج التي توصل إليها المكتب المذكور استنادا إلى مراجعة الحسابات المنجزة في عام ١٩٩٨، وذلك وفق المقترح الذي قدمته المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٢ - وما برحت مراجعة حسابات المواقع الميدانية تحظى بأولوية عالية. فقد تمكن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من زيادة التغطية، فراجع حسابات ٢٨ في المائة من المكاتب الميدانية في عام ١٩٩٨. ويبين التقرير أن درجة الوعي للضوابط الداخلية في مكاتب اليونيسيف وتطبيقها ما برحا في تحسن وأن التوصيات المقدمة بشأن مراجعة الحسابات قد ساعدت المكاتب في تعزيز الضوابط.

٣ - فقد قبل حوالي ٩٠ في المائة من التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات البالغ عددها أكثر من ٣٠٠ توصية، مما يشهد بجودة التوصيات المقدمة. ومن السمات الملحوظة في عام ١٩٩٨ الطلب الشديد من المكاتب التماسا للمساعدة في إدخال تقنيات التقييم الذاتي، وما برح مكتب المراجعة الداخلية للحسابات نشيطا في دعم هذه المكاتب عن طريق توفير التدريب، مثلا، على تطبيق مبادئه التوجيهية الموضوعة حديثا بشأن مراجعة الحسابات، والمرتبطة بتحليل إجراءات العمل.

ثانيا - المساءلة والاستراتيجية والموارد المتاحة لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - دور المساءلة والرقابة

٤ - حددت أوجه المساءلة لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن تنفيذ برنامج الامتياز الإداري (E/ICEF/1997/AB/L.12). كما أبرزت أوجه المساءلة هذه في التقرير السنوي الذي قدمه المكتب إلى المجلس التنفيذي عن عام ١٩٩٧ (E/ICEF/1998/AB/L.7). وما برح هذان التقريران يحددان دور ومسؤولية المكتب وكانا النقطة المرجعية بالنسبة لوضع وتقييم خطة المكتب الإدارية لعام ١٩٩٨.

٥ - وقد تكرر تأكيد أدوار ومسؤوليات المدراء الإقليميين بالنسبة لمهمة مراجعة حسابات اليونيسيف في تقرير عام ١٩٩٨ المقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن "تنظيم أمانة منظمة الأمم المتحدة للطفولة"، (E/ICEF/Organization/Rev.3)، الذي يحدد أوجه مساءلتهم بالنسبة لدعم المكاتب القطرية في تنفيذ التوصيات المتفق عليها بشأن مراجعة الحسابات، ورصد حالة الإجراءات التصحيحية المتخذة، وتوصية المكتب بأولويات مراجعة الحسابات بالنسبة للمنطقة، والمشاركة في مراجعة الحسابات القطرية على النحو المتفق

عليه مع المكتب. وكان من شأن بيان أوجه المساءلة هذا تحسين فهم دور الدعم والمتابعة بالنسبة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات في المكاتب القطرية.

باء - استراتيجية المراجعة ومنهجها في عام ١٩٩٨

٦ - تسعى استراتيجية المكتب لمراجعة الحسابات إلى أن تقيم بكفاءة حالة كل مكتب من مكاتب اليونيسيف، وأن تدعم في الوقت ذاته تجميع مراجعات الحسابات الإفرادية في نتيجة شاملة عن حالة الضوابط الداخلية والممارسات الإدارية في اليونيسيف.

٧ - وقد تم اختيار مواقع مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨ من خلال تطبيق نموذج المخاطر الذي يحدد المواقع ذات الأولوية استناداً إلى معايير تشمل: (أ) الوقت المنقضي منذ مراجعة الحسابات الأخيرة؛ و (ب) النفقات بدولارات الولايات المتحدة في السنة السابقة؛ و (ج) المبلغ، بدولارات الولايات المتحدة، المقدم إلى الشركاء عن طريق المساعدة النقدية؛ و (د) مبلغ الحسابات المعلقة بدولارات الولايات المتحدة. وتدعو استراتيجية مراجعة الحسابات إلى استعراض المكاتب القطرية العشرة الأكبر حجماً على أساس سنوي، على أن تزار المكاتب الأخرى كل ثلاث سنوات تقريباً. وتمنح معايير الانتقاء السنوي أهمية كبرى للمحافظة على دورة الثلاث سنوات لمراجعة الحسابات في كل موقع؛ وتطبق المعايير الأخرى للمساعدة في الانتقاء النهائي للمواقع.

٨ - وفي عام ١٩٩٨، واصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقدمه في تطبيق إطار الضوابط المعترف به دولياً عن طريق وضع برامج مفصلة لإرشاد مراجعي الحسابات في تنفيذ مراجعة حسابات المكاتب الميدانية. وقد وضعت المبادئ التوجيهية الأولية لمعالجة المجالات الرئيسية في أنشطة اليونيسيف التنفيذية، وهي: المساعدة النقدية؛ والمشتريات المحلية؛ وعقود الخدمات؛ والسفر؛ وإدارة الموظفين؛ والمعاملات المالية، وحتى نهاية عام ١٩٩٨، تم القيام بمراجعة الحسابات في جميع المكاتب القطرية باستخدام المبادئ التوجيهية.

٩ - وإطار الرقابة متفق تماماً وأهداف برنامج الامتياز الإداري لدى اليونيسيف، بالنظر إلى تأكيده على أهمية القيادة الإثنية والتوزيع الواضح للمسؤولية، والتدريب، والاتصال وتقييمه كل ذلك، لضمان أن يكون الموظفون واعين لهذه المسؤوليات ولكيفية القيام بها. كما يؤكد ويقيم الحاجة إلى أن تبادر الإدارة بشكل فعال إلى رصد عمل الضوابط الداخلية. ويتجلى هذا التأكيد في الاعتماد الموسع على التوصيات في مراجعة الحسابات لعام ١٩٩٨ بتعزيز تدريب الموظفين وإرشادهم.

١٠ - ويتطلب تقييم هذه "الضوابط الخفيفة" الهامة مهارات إجراء المقابلات مع المجموعات، ولدعم تطبيق هذا النهج الجديد، شرع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في جهوده لتعزيز مهارات الموظفين

الموجودة في مجال التسهيل الجماعي والعرض الجماعي، الذي غدا الآن بؤرة خطة المكتب للتدريب لعام ١٩٩٩.

١١ - وقد عزز المكتب تطبيقه البرامجيات الحاسوبية المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨ من خلال انتقاء معيار تقسيم يستخدمه جميع مراجعي الحسابات. ويعزز البرنامج الحاسوب "لغة الأوامر لمراجعة الحسابات" (ACL) بشكل ملموس العمق في أخذ العينات والكفاءة في عملية مراجعة الحسابات، كما يسمح لمراجع الحسابات باستعراض البيانات المالية إلكترونياً لتحديد الفروق، وفي عام ١٩٩٨، درب موظفو مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على استعمال برامج الحاسوب، كما اتخذت الإجراءات لتهيئة البرامجيات الحاسوبية بشكل يعالج احتياجات اليونيسيف المحددة، كما تم الاختبار الأولي لهذه المجموعة خلال مراجعة الحسابات الميدانية في النصف الأخير من السنة.

١٢ - وقد نقح هيكل تقارير مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨ لتعزيز تجميع نتائج المكتب في وجهة نظر موحدة عن أداء الضوابط الداخلية في المكتب. ويقوم هيكل التقرير على عملية التقييم والتحليل والعمل (Triple A)، التي ما برحت تستعمل في تصميم برامج اليونيسيف منذ منتصف عقد الثمانينات. ومن شأن استعمال هيكل التقييم والتحليل والعمل تسهيل فهم الإدارة فورا تقارير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، مما يؤدي إلى تعزيز قبول التوصيات. وقد اعترف ممثلو اليونيسيف والإدارة العليا بشكل التقرير الجديد على أنه تقدم كبير.

١٣ - وفي عام ١٩٩٨، وسَّع المكتب من جديد الممارسة القائمة على إشراك موظفي اليونيسيف في مراجعة الحسابات الميدانية، فأجريت مراجعة حسابات البرامج الأربعة جميعاً بمساعدة موظفي البرامج في المناطق المعنية. كما اشترك موظفو العمليات في ست مراجعات لحسابات العمليات في عام ١٩٩٨. وتعاقد المكتب أيضاً مع محاسبين مؤهلين من مؤسسات كبرى في مواقع متعددة للمساعدة في مراجعة الحسابات في تلك البلدان. وقد ثبت أن الدعم المتوفر بالتعاقد مفيد بوجه خاص في توسيع استعراض المعاملات المالية. الذي يعزز الأساس بالنسبة لاستنتاجات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. كما أضفى الخبراء الاستشاريون المعينون محلياً وعياً لممارسات ولغات الأعمال المحلية وأثبتوا فعاليتهم من حيث التكلفة.

١٤ - ويحرز أيضاً مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقدماً في إشراك المكاتب في عمليات تقييمها ذاتها. وفي سبيل توسيع إمكانية الوصول وإمكانية استعمال وسائل المكتب من أجل القيام بالتقييم الذاتي، ترجمت منهجية مراجعة حسابات البرامج إلى الفرنسية في عام ١٩٩٨، كما وزعت نسخ إنكليزية وفرنسية على جميع مكاتب اليونيسيف في غرب ووسط أفريقيا بمبادرة من المكتب الإقليمي.

جيم - الموارد

١٥ - كان لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ١٦ وظيفة مقررة لمراجعي الحسابات في عام ١٩٩٨ - أي بزيادة وظيفة واحدة عن عام ١٩٩٧. وقد بدأ المكتب السنة بثلاث وظائف شاغرة واختتمها بأربع - وذلك بسبب نقل موظفين. وكان من شأن اشتراط المكتب مهارات تخصصية أن جعل التوظيف من الداخل صعبا، أما التوظيف من الخارج فيعيقه تدني مرتبات الأمم المتحدة نسبيا بالمقارنة مع القطاع الخاص. وأنهى المكتب العام بإجراء مقابلات مع المرشحين الحسنين التأهيل، بمن فيهم عدد من المرشحين الذين زكتهم حكوماتهم لشغل منصب موظف مبتدئ من الفئة الفنية.

١٦ - ولدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات برنامج تدريبي قوي لضمان أن يتوفر لجميع الموظفين في المكتب الاستعداد الكامل في مجال مهارات مراجعة الحسابات والتيسير والكتابة، اللازمة لتنفيذ استراتيجية مراجعة الحسابات الجديدة. وفي عام ١٩٩٨، ركز برنامج تدريب مراجعي الحسابات على تعزيز المهارات في منهجية ضوابط مراجعة الحسابات المستندة إلى الإطار، واستعمال البرمجيات الحاسوبية لمراجعة الحسابات إلكترونيا، وكتابة التقارير. وقد سارت الاستراتيجية سيرا حسنا، وعلقت الإدارة على التحسن الملحوظ في التحليل والعرض المتوازن في تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات الداخلية.

ثالثا - نتائج الأعمال التي تم القيام بها في عام ١٩٩٨

ألف - خطة العمل والتغطية

١٧ - وضع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خطة عمل لمواقع مراجعة الحسابات استنادا إلى تطبيق نموذج المخاطر وإلى المناقشات التي جرت مع المدراء الإقليميين. وتم استعراض الخطة من جانب لجنة مراجعة الحسابات، التي قدمت أيضا اقتراحات بشأن المواضيع العامة التي تتعلق بالإدارة والتي اختار منها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عقود الخدمات الاستشارية.

١٨ - ويتمثل هدف المكتب في مراجعة حسابات ٢٠ في المائة من المكاتب الميدانية سنويا. وفي سنة ١٩٩٨، استطاع المكتب تغطية ٢٢ مكتبا قطريا و ٣ مكاتب إقليمية (٣٨ في المائة)، متجاوزا بذلك الهدف الموضوع. وعلاوة على ذلك، زار المكتب تسعة مكاتب أخرى من المكاتب والمكاتب الفرعية ومكاتب المناطق التابعة للدولة والتي ترسل تقاريرها إلى المكاتب القطرية والتي خضعت حساباتها للمراجعة. ويقدم الجدول التالي عرضا بالأرقام لأنشطة المكتب في سنة ١٩٩٨ بالمقارنة مع أنشطته في سنة ١٩٩٧.

مؤشرات الأداء الإجمالي للمكتب في عام ١٩٩٨

المقارنة السنوية			
التغيير (بالنسبة المئوية)	١٩٩٨	١٩٩٧	
٧ +	٤٢	٣٩	إجمالي عمليات مراجعة الحسابات
٢٤ +	٣٦	٢٩	المكاتب الميدانية
٣٠ +	١ ٦٨٩	١ ٣٠٢	التوصيات المقدمة
٢ +	٩٢	٩٠	التوصيات المقبولة (بالنسبة المئوية)

١٩ - ويتطلب عمل المكتب سفر الموظفين بصورة متكررة. فكل عملية مراجعة ميدانية للحسابات تستغرق من أسبوعين إلى ٦ أسابيع من الاستعراض في الموقع، وهي فترة تتوقف على حجم البرنامج وتعقده؛ ويقوم بمراجعة حسابات المكاتب الكبيرة فريق يتألف من اثنين أو ثلاثة من مراجعي الحسابات، وكثيرا ما يتم تقديم مساعدة إضافية إليهم من الموظفين الإقليميين أو المحاسبين المتعاقدين. وكان متوسط عدد عمليات المراجعة الميدانية التي شارك فيها، كل مراجع خلال السنة أربع عمليات ومتوسط المدة التي قضاها في المواقع الميدانية ١٤ أسبوعا. وكرس الموظفون ما تبقى من وقتهم للإعداد لمراجعة الحسابات واستكمال التقارير ومراجعة الحسابات في المقر وأنشطة التدريب.

باء - المكاتب الميدانية

٢٠ - يدعم المكتب الأهمية الكبيرة للبرامج القطرية في عمل اليونيسيف من خلال تركيز ٨٠ في المائة من جهوده على مراجعة حسابات المكاتب الميدانية. ويقدم هذا التقرير عرضا يؤلف بين النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال أعمال السنة. ولا تعالج جميع عمليات مراجعة الحسابات كل موضوع من المواضيع المذكورة أدناه، لأن اختيار المواضيع في كل موقع يستند إلى مجال عمل كل مكتب من حيث نطاقه ومخاطره النسبية. وترد الإشارة إلى عدد عمليات مراجعة الحسابات التي عالجت كل موضوع على حدة.

إدارة البرامج

٢١ - أجريت عمليات مراجعة الحسابات البرامج في أربعة بلدان، وأتاحت تغطية متعمقة لما ينيف عن ٢٠ في المائة من البرامج القطرية التي اضطلعت باستعراضات لمنتصف المدة في سنة ١٩٩٨.

٢٢ - وكانت عمليات مراجعة حسابات البرامج الأربعة متسقة في نتائجها على العموم. وقد أبرزت المراجعة، بصورة لا غرابة فيها، أن البرامج المرتكزة على المجالات والمتعددة التخصصات تواجه أكبر

المخاطر في التنفيذ، نظرا للحاجة إلى تأمين التعاون الواسع بين الشركاء في مختلف القطاعات على الصعيدين الوطني والمحلي، وفي داخل اليونيسيف.

٢٣ - واستعرضت عمليات مراجعة الحسابات البرامج في منتصف مدتها. وقدمت توصيات لتعزيز وضوح أهداف البرامج كجزء من استعراضات منتصف المدة، وأفيد بأن جميع البرامج الأربعة عالجت هذا الجانب. وفي سنة ١٩٩٩، يجري إيلاء مزيد من العناية لهذه المسألة على نحو شامل من أجل تعزيز تخطيط البرامج في اليونيسيف.

٢٤ - وقد تبين أن البرامج القطرية بذلت جهودا مهمة لدعم شركاء البرامج من أجل رصد البيانات الوطنية المتصلة بالأطفال والإفادة عنها وتحليلها. ومع ذلك، أدت هذه العناية بدعم الرصد الوطني بصورة عامة إلى انخفاض في الاهتمام برصد تنفيذ برنامج التعاون ذاته. ولما كانت اليونيسيف تسعى إلى تعزيز الإفادة عن الأداء التنظيمي، فهذا المجال يستدعي مزيدا من الاهتمام.

٢٥ - وهناك ما يشير إلى أن جزءا مهما من عملية رصد البرامج - وهو الزيارات الميدانية إلى مواقع البرامج - ليس على القدر المرغوب من القوة. وبينما وجدت استثناءات إيجابية مهمة في المكاتب الأربعة التي روجعت حساباتها، لم يضع أحد منها معايير للوقت الذي يتوقع أن يقضيه الموظفون في الميدان. فضلا عن عدم وجود نظم داخلية للرصد تتيح معلومات فورية بشأن الممارسات المتعلقة بسفر الموظفين.

٢٦ - ووجد المكتب أن الأفرقة الإدارية القطرية، التي بدأت كجزء من برنامج الامتياز الإداري تزاول نشاطها في جميع المكاتب. وكما كان مقررا، فإن تشكيلها يختلف باختلاف احتياجات كل مكتب وطبيعته. على أن دورها وفعاليتها يختلفان أيضا. ففي بعض الحالات، تكون الأفرقة الإدارية القطرية هي الهيكل الأساسي في المكتب ويتمثل دورها في تعيين أولويات المكتب وتعزيز التنسيق؛ وفي حالات أخرى، كان دورها أقرب إلى دور منتدى للنقاش العام.

٢٧ - وكشفت عمليات مراجعة حسابات البرامج عن وجود اهتمام متفاوت بعمليات الاستعراض السنوية. ففي بعض البلدان، يتم إجراء استعراضات سنوية مفصلة وصريحة تحت إشراف الوزارة الحكومية القائمة بالتنسيق. وفي بلدان أخرى، تكون الاستعراضات السنوية محدودة من حيث عدد الشركاء المشتركين والتحليل والوثائق. ومن المرتقب أن تساهم مسؤوليات الدعم بالمكاتب الإقليمية كما حددت حديثا، والمبادئ التوجيهية الشاملة بشأن استعراضات منتصف المدة والاستعراضات السنوية، التي أصدرتها شعبة البرامج في النصف الأخير من سنة ١٩٩٨، في دعم النهوض بنوعية عملية الاستعراض.

إدارة المدخلات

٢٨ - وحرصا من المكتب على تعزيز الفعالية والكفاءة، يركز معظم جهوده المتعلقة بمراجعة الحسابات على الممارسات الإدارية للمكاتب القطرية في مجال تخطيط المدخلات الممولة من اعتمادات اليونيسيف والالتزام بها والحصول عليها واستخدامها. ويعين التحليل الخاص بالمكاتب أيا من فئات المدخلات الخمس التالية ستخضع للمراجعة أثناء عملية مراجعة الحسابات: عقود خدمات الخبراء الاستشاريين؛ والمساعدة المالية المقدمة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ والمساعدة الخاصة بالتوريدات، بما في ذلك السوقيات والخزن؛ وإدارة الموظفين؛ والسفر والموظفون والشركاء.

٢٩ - وتطبق المبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات نهج إجراءات العمل على تحليل كل واحدة من فئات المدخلات. وهكذا يتم تقييم المدخلات واحدا واحدا ليس فقط لتبين مدى التقيد بقواعد اليونيسيف وإجراءاتها، وإنما أيضا للتعرف على قدرة المكتب في مجال التخطيط للمدخلات والحصول عليها وتقييم فعاليتها. وقد شاركت جميع مكاتب اليونيسيف تقريبا في التدريب على تحليل إجراءات العمل على مدى السنوات الخمس الماضية نفذته شعبة الموارد البشرية، والموظفون على معرفة تامة بطريقة تحليل إجراءات العمل هذه. ويسهل تطبيق نهج إجراءات العمل في نطاق برامج مراجعة الحسابات عملية التحليل المنتظم لكل إجراء من إجراءات العمل إلى عناصره الرئيسية، وتقييم كل عنصر على حدة لتحديد العناصر التي تعمل جيدا والعناصر التي تتطلب مزيدا من الاهتمام.

عقود الخدمات

٣٠ - كان التعاقد للحصول على الخدمات موضوعا أساسيا من موضوعات مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨، وجرت معالجته في ٢٥ عملية لمراجعة الحسابات في المكاتب الميدانية و ٤ عمليات بمواقع المقر، كانت ٣ منها استعراضات مفصلة للممارسات المتبعة في التعاقد. وكشفت عمليات مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨ عن أن مكاتب اليونيسيف، باستثناء بعض الحالات المعزولة، تحدد بصورة ملائمة احتياجاتها للمساعدة الاستشارية لسد الثغرات في مجال المساعدة التقنية أو للتعجيل بتنفيذ البرامج. ويتم تسديد المكافآت للخبراء الاستشاريين وفقا للقيمة المقررة في العقود وتخضم من بنود الميزانية المناسبة، بحيث اعتبر المكتب كشوف مصاريف اليونيسيف المتعلقة بالخدمات الاستشارية كشوفا دقيقة.

٣١ - وباستثناء حالات مفردة، وجد المكتب أن لجان استعراض العقود تستخدم عندما تقتضي الحاجة ذلك. غير أن إجراء لجان استعراض العقود ليس مطلوبا إلا بالنسبة لاستعراض العقود المبرمة مع المؤسسات لا مع الأفراد. وأوصى المكتب بتعديل المبادئ التوجيهية الخاصة بإجراء لجان استعراض العقود لتوسيع نطاقها بحيث تشمل العقود المبرمة مع جميع الأطراف الخارجية.

٣٢ - وكشفت عمليات مراجعة الحسابات عن أن بعض المكاتب تحدد بدقة المهام التي يطلب إلى الخبراء الاستشاريين إنجازها. ووجد أن مكاتب أخرى تقوم بممارسات أقل إيجابية. وفي هذا المجال، تحتاج اليونيسيف إلى تعزيز توجيهاتها وتدريب موظفيها لتحسين قدرتهم على تحديد المهام التي يطلب إلى الخبراء الاستشاريين القيام بها تحديدا واضحا. ولوحظ أن أحد المكاتب عمد إلى إشراك أطراف حكومية

في تحديد صلاحيات الخبراء الاستشاريين للبرامج، وهي ممارسة تعزيز تأكيد جدوى الاستشارة وتساعد على بناء قدرة الأطراف الشريكة على تحديد الصلاحيات.

٣٣ - كما كشفت المراجعة عن وجود تفاوت في الممارسات المتعلقة بتقييم أداء الخبراء الاستشاريين. ووجد أن المكاتب التي لديها قدرة قوية على تحديد المهام في نطاق الصلاحيات تقوم أيضا باقتدار بالإشراف على عمل الخبراء الاستشاريين وتقييم أدائهم عند نهاية العقد. ومع ذلك تتسم توجيهات اليونيسيف المتصلة بتقييم الأداء بكونها محدودة، بل إنه حتى في المكاتب التي تستجيب لمتطلبات التقييم لا تقدم الوثائق معلومات تذكر بشأن الأداء الفعلي. ولذلك فقد أوصى المكتب بتعديل عملية الإشراف على الخبراء الاستشاريين وتقييم أدائهم من أجل تعزيز مساهمة هذا الجانب من الاستخدام المهم لموارد اليونيسيف، وهذا ما تجري معالجته في سنة ١٩٩٩ في نطاق عمليات التحسين التي تشمل نظام إدارة أداء الموارد البشرية باليونيسيف.

المساعدة المالية المقدمة للشركاء

٣٤ - استعرضت المساعدة النقدية في مراجعة حسابات ١٨ مكتبا قطريا في سنة ١٩٩٨. ووجد المكتب أن إدارة المساعدة النقدية شهدت تحسنا على وجه العموم في معظم المكاتب القطرية بالمقارنة بالسنوات السابقة. ويمكن إرجاع مظاهر التحسن هذه إلى زيادة الاهتمام الموجه لإدارة المساعدة النقدية - الذي شوهد في الرصد النشط الذي قام به المقر وممثلو اليونيسيف - وعن طريق تطوير مهارات الموظفين في مجال تحليل وإعادة تصميم إجراءات العمل، الذي كثيرا ما تم تطبيقه على مسائل إدارة المساعدة النقدية.

٣٥ - بيد أن بالإمكان إجراء تحسينات في مجال تعزيز الوعي العام بمعايير المراقبة المالية التي تعتمد عليها اليونيسيف. وفيما تم الكشف عن أن بعض المكاتب لم تول العناية الملائمة لتدريب الموظفين في هذا الميدان، فقد وجد أيضا أن المبادئ التوجيهية التي تحكم إدارة المساعدة النقدية والمراقبة المالية يصعب فهمها على الموظفين غير الماليين. وتمت التوصية بتحسين التوجيه من أجل تسهيل إجراء مزيد من التحسينات في إدارة المساعدة النقدية.

٣٦ - وكشفت عمليات مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨ عن أن المكاتب، عموما، تخطط للمساعدة المالية بطريقة تناسب شركاء البرامج. ومع ذلك، فقد قدمت توصيات لتحسين رصد التنفيذ. وعلاوة على ذلك، أظهرت عمليات المراجعة أن تعزيز التفاعل مع الشركاء فيما يتعلق بالإدارة المالية يمثل واحدا من الميادين المهمة التي ينبغي توجيه الاهتمام إليها في المستقبل. وتضمنت عدة عمليات لمراجعة الحسابات تعليقات بشأن وجود تقارير حكومية عن مراجعة الحسابات تخص البرامج المدعومة من اليونيسيف وتوصيات بأن تزيد المكاتب من تفاعلها مع دوائر مراجعة الحسابات التابعة لشركاء البرامج.

٣٧ - وتم التعليق في عدة عمليات لمراجعة الحسابات على المبادرات الناجحة التي تمثلت في اطلاع الشركاء على إجراءات اليونيسيف فيما يتعلق بتقديم طلبات الحصول على المساعدة النقدية على الوجه

الصحيح وشرح مبرراتها، بينما أشير في عمليات أخرى إلى أن على المكاتب أن تبذل جهداً أكبر لاطلاع الشركاء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية الشريكة على معايير اليونيسيف. وعادة ما تشمل عمليات مراجعة الحسابات زيارات للمنظمات غير الحكومية الشريكة، وفي سنة ١٩٩٨ وجدت عمليات المراجعة أن دفاتر القيد في المنظمات غير الحكومية الشريكة التي تحصل على المساعدة وافية في بعض الحالات، ولكنها تحتاج إلى التعزيز في حالات أخرى.

٣٨ - وقد تكررت الإشارة إلى الحاجة عموماً إلى تعزيز رصد وتقييم الأداء الإجمالي للبرامج فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة برصد استخدام اعتمادات البرامج المقدمة من اليونيسيف، وتقييم الأنشطة الممولة من اعتمادات البرامج. وبينما تبين أن بعض المكاتب تقوم برصد نشط للأنشطة المدعومة بتمويل من اليونيسيف لم تكن هذه الحالة بوجه عام. وفي عدة عمليات لمراجعة الحسابات قدمت توصيات عملية باتباع الممارسات الإيجابية التي وجدت في البلدان الأخرى بغية وضع معيار تأخذ به المكاتب ويتمثل في استعراض حالة واحدة من حالات تخصيص المساعدة النقدية خلال كل زيارة ميدانية يقوم بها مسؤولو اليونيسيف.

شراء اللوازم محلياً، وعمليات الخزن والسوقيات

٣٩ - استعرض مكتب المراجعة الداخلية للحسابات حالة المشتريات المحلية في ١٥ عملية مراجعة ميدانية. ووجدت المراجعات أن تخطيط الشراء مرض عموماً، بيد أن هناك بعض الاستثناءات، وصدرت توصيات بتعزيز اشتراك موظفي التوريدات في تخطيط البرنامج، مع ضرورة استمرار تنمية مهارات موظفي البرامج لتحديد المواصفات بحيث يمكن إصدار أوامر شراء المعدات والصاق بطاقتها بدقة. وقد لوحظ أن قصر الوقت المقرر للطباعة والمواد الأخرى المشتراة محلياً تعتبر قضية يمكن معالجتها بتحسين التخطيط.

٤٠ - كما لوحظت قضية أخرى هي ضرورة توعية النظراء بنهج الشراء لدى اليونيسيف والجهات الوطنية. ولاحظت إحدى المراجعات حدوث أوجه تقدم هامة في تخفيض مدة التخليص الجمركي من فترة تتراوح بين ٦-١٢ شهراً إلى أكثر قليلاً من بضعة أيام، بفضل وضع مبادئ توجيهية للموظفين والشركاء بشأن عمليات الشراء، ودعم أنشطة بناء القدرات لدى النظراء لتعزيز توعيتهم بأساليب الشراء الوطنية.

٤١ - ولاحظ المكتب أن معظم المكاتب تتقيد بشروط العطاءات التنافسية عند اختيار الموردين المحليين، رغم ما لاحظته عدة مراجعات لحسابات من عدم متابعة هؤلاء الموردين على تحديث التوعية بالمعلومات الأساسية عن الموردين المتغيرة باستمرار بالتواتر المطلوب. وقد لاحظ المكتب في بعض البلدان صعوبة الحصول على قوائم الأسعار من الموردين المحتملين إذا تكرر عدم اختيارهم. أما بالنسبة للبلدان التي بها موردون محدودون، فقد أوصى المكتب بإجراء دراسات استقصائية سوقية منتظمة من أجل التوعية بتكاليف الأصناف الموحدة.

٤٢ - وهناك عدة مكاتب ما زالت تحتفظ بمستودعاتها لدعم الشركاء الذين ليست لهم مرافق تخزين كافية. وهناك مكتب في أحد البلدان التي تمر بحالة طوارئ قد خزن كميات كبيرة من بعض الأصناف، واتضح أن أحد أسباب ذلك هو شدة قصر المواعيد النهائية لسداد النفقات المتحصلة من بعض التبرعات، مما أدى إلى شراء كميات بالجملة تجاوزت الحاجات الفورية للبرنامج.

٤٣ - ونظرا لأن ضوابط الشراء فعالة في معظم المكاتب، يؤمن المكتب بإمكانية التقدم إلى أقصى درجة في إدارة التوريدات عند رصد تسليم اللوازم وعند استخدام شركاء البرنامج للمعدات التي تقدمها اليونيسيف. ورغم وجود بعض حالات التقيد الكامل، هناك حالات أخرى تبين وجود مكاتب ذات سجلات ناقصة ولا تبين إقرار الشركاء باستلام لوازم البرنامج. وهذه قضية سيواصل المكتب معالجتها في عام ١٩٩٩.

إدارة الموظفين

٤٤ - قامت ١٢ عملية مراجعة ميدانية للحسابات باستعراض جوانب شؤون الموظفين في عام ١٩٩٨. وخرجت باستنتاج من معظم المراجعات هو أن الضوابط الداخلية على توظيف الموظفين والأجور في مكاتب اليونيسيف كانت كافية. وقد لوحظ أن الموافقة على أجر العمل الإضافي للموظفين وحسابه مجالان يتطلبان التحسين من واقع عدة مراجعات. وقدمت عدة مراجعات توصيات لتحسين تنفيذ نظام تقييم أداء الموظفين؛ بيد أن تحديد المهام ومناقشات أداء الموظفين والتقييمات السنوية لم تكن دائما موضع التنفيذ حسب النظام الموضوع. ويلاحظ المكتب أن نظام تقييم أداء الموظفين يقوم باستعراضه حاليا فريق عامل مشترك بين الشعب، والمنتظر أن تؤدي حصيلة عمل الفريق إلى إدخال تحسينات واسعة في تقيد المكاتب بنظام تقييم الموظفين.

السفر

٤٥ - يعتبر سفر الموظفين والنظراء موضوعا محوريا في عام ١٩٩١، وستعرض النتائج في التقرير السنوي للعام القادم.

إدارة الأموال

٤٦ - قامت المراجعات القطرية بتقييم ممارسات المكاتب في جمع الأموال للبرامج، والتقيد بشروط اطلاق المانحين على كيفية استعمال الأموال، بدقة وفي حينه.

جمع الأموال

٤٧ - استعرض المكتب أنشطة جمع الأموال في ١٢ مكتبا، ولاحظ وجود خليط من الممارسات التي لها صلة سواء ببيئة التمويل في كل بلد أو بممارسات الإدارة، أو بمصالح الممثلين الأفراد.

٤٨ - ورغم أن مبادئ اليونيسيف التوجيهية لتمويل البرامج تستدعي وضع وإتباع استراتيجية لجمع الأموال في كل مكتب؛ فإن المكاتب التي نفذت ذلك قليلة. فمعظم المكاتب تعتمد على المانحين التقليديين في برامجها باعتبارهم مصادر للتمويل في المستقبل بدلا من إجراء تحليلات لقيود التمويل وفرصه. ومما يساعد على وضع استراتيجيات أوضح لجمع الأموال في المكاتب القطرية زيادة التوجيه الآتي من مكتب تمويل البرامج.

٤٩ - وقد لوحظ أن جمع الأموال في معظم المكاتب تقع مسؤوليته المباشرة على ممثل اليونيسيف؛ كما لوحظ إمكانية التقدم في توسيع هذه المسؤولية بحيث تشمل موظفين آخرين، وإدراج مسؤوليات جمع الأموال في صلب الخطط السنوية لأداء الموظفين وهناك أمثلة إيجابية تبين وجود ممثلين حرصوا على توعية الموظفين بقضايا التمويل وإشراكهم في مبادرات جمع الأموال، ويمكن استخدام أوجه التقدم في التعلم من هذه الممارسات الإيجابية للتوسع في تطبيقها في كامل المنظمة. وقد لوحظ في أحد المكاتب حدوث تحسينات هامة في إدارة جمع الأموال عندما تغير ممثل المكتب.

إبلاغ المانحين

٥٠ - تم استعراض عمليات تقديم التقارير إلى المانحين في ١١ عملية مراجعة ميدانية. وقد لوحظ عموما أن التقارير المرفوعة إلى المانحين تتقيد بالمبادئ التوجيهية لليونيسيف من حيث مضمون التقارير. ومع ذلك فإن موعد تقديم التقارير ليس متسقا مع المبادئ التوجيهية. فمعظم المكاتب تتقيد عموما بذلك باستثناء قلة من التقارير المتأخرة، لكن هناك مكاتب قليلة لوحظ أنها دائبة في التأخر في تقديم تقاريرها. والملاحظ في معظم الحالات أن المكاتب التي تتأخر دائما في تقديم التقارير تتعامل في العادة مع شركاء كثيرين في عملية التنفيذ، ولوحظ أن هذه التأخيرات لها صلة بالحاجة إلى الحصول على التقارير وجمعها من عدة شركاء قبل استكمال وضع تقارير موحدة. واعترافا بهذا القيد المنهجي، صدرت توصية بوضع مناهج لتقديم التقارير تراعي هذه القضية المزمنة وتزيد من تحسين إصدار التقارير في موعدها.

٥١ - ورغم تقيد التقارير بمعايير اليونيسيف، فقد لوحظ عدم وجود رضاء عام بين المانحين عن كفاية هذا المعيار. ولتلبية رغبات المانحين الممثلين محليا، أجرى أحد المكاتب مشاورات مع كبار المانحين بشأن توقعاتهم. بيد أنه عند إجراء تعديلات على شكل التقارير، أبدى مانح آخر عدم ارتياحه لذلك. وأوصى المكتب بإجراء مناقشات مشتركة لوضع هيكل موحد يرضي حاجات المانحين ويزيد من توعية المانحين بالمطالب المتزامنة التي تواجهها اليونيسيف عند استكمال التقارير. وهناك مكتب آخر أدخل صيغة لتقييم الجودة في تقاريره وطلب من المانحين استكمال المعلومات وإعادتها إلى المكتب.

٥٢ - وقد وجدت مراجعة حسابات عام ١٩٩٨ أن المكاتب تستخدم أموالاً للأغراض المعتمدة في مقترحات المانحين. فمثلاً لوحظت حالة من عدم التقيد، ووجدت عملية المراجعة أن مكتب تمويل البرامج قد لاحظ هذا الفرق واستفسر عنه. ومع أن الأموال كانت مستخدمة حسب المطلوب، فقد صدرت توصيات بتحسين أوصاف المواد المسجلة في نظام المحاسبة. وكثيراً ما تعتبر المكاتب هذه الأوصاف وسيلة للاستخدام الداخلي فقط ولا تدرك ما يمكن أن تنطوي عليه هذه المواصفات الداخلية من قلة الوضوح بالنسبة للقراء الخارجيين. والمتوقع أن تؤدي عمليات نظام إدارة البرامج إلى تسهيل التحسينات في هذا المجال.

٥٣ - وقد شهدت عدة مراجعات انخفاضات في مخصصات الموارد العامة في السنوات الأخيرة. ولوحظ أن تخفيضات هذه الأموال عموماً، باستثناء حالة ثانوية واحدة، كانت موزعة بالإنصاف على البرامج داخل البرامج القطرية، وما زالت المخصصات المرصودة متمشية مع التوزيع المعتمد في توصيات البرامج القطرية.

٥٤ - كما صدرت توصيات في عدة مكاتب لتعزيز نظام الملفات والتسجيل، حرصاً على سهولة إتاحة المقترحات والتقارير والمكاتب ذات الصلة للمانحين.

المالية والحسابات

٥٥ - استعرضت كل مراجعة للعمليات أموال وحسابات كل مكتب لتقييم كافة الضوابط والأساليب الأساسية التي تحكم عملية المحاسبة، فضلاً عن التقيد بالأنظمة والقواعد المالية لليونيوسف. وقد وجد المكتب أنه في عام ١٩٩٨ كانت هناك ثلاثة مكاتب تعتبر دون المستوى المتوقع، وصدرت توصيات إلى المكتب بزيادة الضوابط إلى مستوى مرض من أجل التقليل إلى أدنى حد من إمكانيات حدوث أي مخالفات.

٥٦ - وعند وجود بيئة للضوابط المتعارف عليها، لوحظ وجود عدة قضايا شائعة في عدد من البلدان. فقد لاحظت عمليات المراجعة وجود مجال لتعزيز فهم المسوغ المنطقي لتعزيز فصل الواجبات بالنسبة للمعاملات المالية. وفي حين أن معظم المكاتب تقيدت بشرط وضع قائمة بأسماء الموظفين لدى مختلف سلطات الرقابة المالية، فقد لوحظ أن هناك حاجة إلى تعزيز التفهم الحقيقي لمفاهيم الرقابة المالية.

٥٧ - ونتيجة لذلك، أجرى المكتب دورات لتدريب ممثلي اليونيوسف الجدد في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وهو يعمل حالياً مع إدارة الموارد البشرية في دورات تدريبية لتعزيز تفهم هذه المفاهيم بين موظفي البرامج والعمليات. فقد وجد المكتب أن إدخال عمليات تنمية نظم المعلومات تستطيع أن تعزز فهم المكتب لأوجه الرقابة المالية.

٥٨ - وتشمل عمليات مراجعة حسابات الأنشطة التنفيذية في العادة زيارات إلى المصارف التي تودع مكاتب اليونيوسف حساباتها المحلية فيها. وقد لوحظ أن عمليات التسويات المصرفية مرضية، مع وجود قلة من القضايا تحتاج إلى بعض المراجعات. وهناك عيب مشترك يمكن علاجه بسهولة، ألا وهو إبقاء

قائمة حديثة للأفرقة المسؤولة عن توقيح الحسابات المصرفية. فأحيانا لم تستطع المكاتب أن تستبعد من قائمة موظفي الأفرقة الموظفين المنقولين أو الذين تركوا المنظمة، وفي أحيانا أخرى لم تتخذ المصارف إجراءات كافية لتحديث سجلاتها فور إبلاغ اليونيسيف لها بذلك. وفي حين أنه لم يلاحظ وجود أي مخالفات ناشئة من هذه الحالة، فمن الأساسي ضرورة تعزيز الرقابة المالية.

٥٩ - وعادة ما تكون حسابات موظفي المكاتب الخاصة بتسوية مطالبات السفر ومنح التعليم وغيرها موضع الاستشكال. ويعترف المكتب بأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة ذلك - ومنها إجراء عملية توفيق وتسوية رئيسية في المقر - ويؤيد بقوة حسمها من خلال إصدار توصيات لكامل اليونيسيف بخصوص كل بلد.

٦٠ - كما وجدت عمليات مراجعة الحسابات أنه بينما تتبع الإجراءات على نحو ملائم لشراء معدات ومركبات المكتب، يمكن تقديم السلف عموما إلى معظم المكاتب بغية تحسين الاحتفاظ بموجودات معدات المكاتب، كما تلقت بعض المكاتب توصيات بشأن كيفية تعزيز تسجيل استخدام المركبات.

أماكن المقر

شعبة التوريدات

٦١ - وأصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تكريس اهتمام كبير لشعبة التوريدات واستنتج أن السلف الهامة التي قدمت من أجل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات لعام ١٩٩٧، أدت إلى تحسين الضوابط على عمليات الشراء. وفي عام ١٩٩٨، تناول مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مهمة الشحن في كوبنهاغن. وتضمنت مراجعة حسابات الشحن خطة عمل وضعتها الإدارة لمعالجة توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بهدف تعزيز تقييم واختيار وكلاء الشحن الذين يتولون شحن توريدات المواد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولتحسين عملية توثيق فواتير الشحن. ويعد إدراج خطة العمل ضمن تقرير مراجعة الحسابات مؤشرا إيجابيا لقبول الإدارة للتوصيات، ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ خطة العمل إلى تحقيق وفورات هامة يمكن أن تخفض الحصة المخصصة للشحن والنقل من نفقات اليونيسيف المتعلقة بالتوريدات.

شعبة القطاع الخاص

٦٢ - جرت في عام ١٩٩٨ مراجعة حسابات عملية بطاقات المعايير في شعبة القطاع الخاص بمكتب جنيف بغية تقييم تنفيذ كل من توصيات مراجعة الحسابات لعام ١٩٩٧ وعملية إعادة هيكلة الشعبة. ووجدت عملية مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨ أن شعبة القطاع الخاص عملت على تنفيذ توصيات العام المنصرم. وقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، بمساعدة مستشار طباعة، توصيات في عام ١٩٩٨ ترمي إلى تحسين التنسيق بين مهام التسويق والإنتاج وشراء المواد، من المتوقع أن تؤدي إلى تعزيز الوعي باهتمامات المستهلك في الأسواق الكبيرة التابعة لشعبة القطاع الخاص وكذلك إلى تحقيق الوفورات في

تكاليف إنتاج المواد. وقدمت كذلك توصيات ترمي إلى تعزيز التنسيق بين شعبة التوريدات في كوبنهاغن وشعبة القطاع الخاص بهدف دعم القدرات الشرائية لشعبة القطاع الخاص.

التعاقد على الخدمات الاستشارية في شعب المقر

٦٣ - جرت مراجعة لحسابات التعاقد على الخدمات الاستشارية في ثلاث من شعب المقر لديها أكبر عدد من عقود الخدمات الاستشارية. وترد نتائج مراجعة الحسابات أعلاه في الفرع المتعلق بالخدمات التعاقدية.

دعم عمليات التحقيقات

٦٤ - أدت التحسينات التي أدخلت على التوعية بعمليات المراقبة وعلى تطبيقها إلى زيادة أنشطة التحقيق، حيث يدعم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات رؤساء المكاتب في تقييم المخالفات المشتبه فيها، وفي التوثيق الكامل للحالات المؤكدة، وفي تنفيذ الخطوات التأديبية الملائمة عندما يتطلب الأمر ذلك، والتوصية بالضوابط التي يتعين تعزيزها من أجل التقليل من إمكانية حدوث مثل هذه المخالفات في المستقبل. وبينما لا تزال أنشطة التحقيق تشغل جانبا من اهتمام مكتب المراجعة الداخلية للحسابات يثق المكتب من عدم اتجاه المعدل الحالي لحدوث المخالفات في منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الزيادة؛ بل إن ازدياد الوعي والتسليم بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات يحفز المديرين على الإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها والتماس المساعدة.

٦٥ - وفي عام ١٩٩٨، بدأ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في الحصول على رسالة بيان حالة من رئيس المكتب قبل مباشرة عملية مراجعة الحسابات. وتعد الرسالة بيانا رسميا عن إدراك الإدارة لوجود أية مخالفات فعلية أو مشتبه فيها. وتعزز هذه الممارسة مسؤولية رؤساء المكاتب عن اتخاذ إجراء بشأن المخالفات الفعلية أو المشتبه فيها. وقد أخذت المكاتب طلبات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقديم تلك الرسائل مأخذ الجد الشديد. ولدى الانتهاء من مراجعة حسابات أحد المكاتب القطرية، استهل الممثل ممارسة طلب تقديم رسائل بيان حالة سنوية من رؤساء الأقسام.

رابعا - تعزيز الضوابط الداخلية في اليونيسيف

ألف - دعم التقييم الذاتي للضوابط

٦٦ - في عام ١٩٩٨، واصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات توسيع نطاق دعمه لأنشطة التقييم الذاتي للضوابط كجزء من استراتيجية تعزيز قدرات الإدارة الرامية إلى تحديد الضوابط الداخلية وتقييمها وتعزيزها. ويسر موظفو المكتب عقد حلقة عمل تدريبية إقليمية لموظفي العمليات في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ركزت على تطوير المهارات من أجل تحديد مسؤوليات المراقبة المالية باستخدام نظام

إدارة البرامج. كما يسر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عقد حلقة عمل لتدريب أكثر من ٣٠ ممثلاً جرى تعيينهم مؤخراً على مساءلات المراقبة المالية للممثلين وبرنامج للتعريف بالضوابط المالية لليونيسيف.

باء - تقديم الدعم لتطوير نظم جديدة للمعلومات والإدارة

٦٧ - يشارك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في تطوير نظم جديدة للمعلومات والإدارة بغية تعزيز إدراج ضوابط داخلية ملائمة في النظم وتوجيه الانتباه للمسائل الرئيسية التي جرى تحديدها أثناء عملية مراجعة الحسابات. وشارك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في عام ١٩٩٨، في أعمال الفريق المشترك بين الشعب الذي وضع خطة لرصد تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل وتقديم تقرير عن ذلك. وبغية ترجمة مفاهيم إدارة الأداء التي عرضتها الخطة المتوسطة الأجل إلى عمل، يشارك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في الفريق العامل المشترك بين القطاعات المعني بإدارة أداء الموارد البشرية.

جيم - الرقابة على البرامج

٦٨ - أشارت دراسة عام ١٩٩٨ لتقييمات الأثر في المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف التي أجراها بلد عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الممارسة الإيجابية لتنفيذ برنامج مراجعة الحسابات بوصفه عنصراً من عناصر هيكل الرقابة الداخلية في اليونيسيف.

خامسا - تنفيذ توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

٦٩ - لا يزال مكتب المراجعة الداخلية للحسابات يشهد تحسناً في قبول توصيات مراجعة الحسابات وتنفيذها على حد سواء. ويرجع هذا التحسن جزئياً إلى عملية مراجعة الحسابات المنقحة التي تتيح الآن فرصة للمكاتب لكي تدرج خطة عمل أولية في تقريرها عن مراجعة الحسابات. ويضمن هذا النهج القبول المبكر لاستنتاجات وتوصيات مراجعة الحسابات وييسر عملية انتقال سريع إلى تنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة التوصيات.

٧٠ - وحالما يصدر أحد تقارير مراجعة الحسابات، يُمنح المكتب المعني شهرين لتقديم رد يتضمن آراءه بشأن التوصيات ووصفا للإجراءات التي اتخذها لمعالجة التوصيات المقبولة. وفي عام ١٩٩٨، أصدر أكثر من ٧٥ في المائة من المكاتب الردود في الموعد المحدد أو قبله، وقدمت نسبة ٧ في المائة أخرى ردودها في غضون شهرين من الموعد النهائي المحدد. ويعد هذا المعدل العالي من الامتثال مؤشراً لدقة كل من الاستنتاجات والتوصيات ولاحترام الامتثال الذي اعتمده مكاتب اليونيسيف كمبدأ من مبادئها. وشهدت توصيات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية، التي أحيلت إلى شعب المقر، أقل معدل للامتثال، وهذا من المجالات التي سيوجه إليها الاهتمام في عام ١٩٩٩.

سادسا - معايير الضوابط الداخلية في اليونيسيف

٧١ - وجدت عمليات مراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨ أن الوعي بالضوابط الداخلية وتطبيقها في مكاتب اليونيسيف ما زال يشهد تحسنا. وبينما كان هناك اختلاف في أداء فرادى المكاتب، ولا يزال البعض منها ضعيفا، بدأ مستوى الضوابط الداخلية أفضل بشكل عام مما شهدته عام ١٩٩٧.

٧٢ - وشهد عام ١٩٩٨ اتخاذ إجراءات إيجابية لمعالجة الشواغل المتعلقة بالضوابط التي أعرب عنها في التقرير السنوي لعام ١٩٩٧. وبينما لا يزال القيام بمزيد من العمل أمرا مطلوبا لتوسيع نطاق وصول جميع موظفي اليونيسيف للمبادرات، لوحظ أن الإجراءات قد حسنت من فهم الموظفين للمسؤوليات. وجرى اتخاذ مزيد من الإجراءات في عام ١٩٩٩ لمعالجة المسائل المشار إليها في التقرير السنوي عن العام المنصرم الذي قدم إلى المجلس التنفيذي بهدف تعزيز نظم رصد الضوابط الداخلية واضطلاع المكاتب الإقليمية اضطلاعا تاما بدور الدعم والإشراف.
